

اجتهادات سعر الدولار

من الطبيعي أن يثير الارتفاع الكبير في سعر الدولار مقابل الجنيه، بعد التخلي عن سياسة تثبيته بشكل تعسفي، جدلاً واسعاً مصحوباً بقلق كبير. ولكي يكون هذا الجدل مفيداً، يحسن أن يبدأ بالسؤال عما إذا كان السعر الراهن حقيقياً من عدمه.

وهذا هو السؤال المركزي في مسألة الأسعار بوجه عام. والمقصود بالسعر الحقيقي للدولار هو ذلك الذي يعبر عن الواقع الفعلي الذي يحدده حجم الطلب عليه مقارنةً بكم المعروض منه في السوق. ورغم أن سعر الدولار تضاعف تقريباً عقب تغيير السياسة النقدية، فهو يُعدّ سعراً حقيقياً في ظل المعطيات الاقتصادية الراهنة، إلى أن يحدث تغيير في هذه المعطيات يؤدي إلى خفضه بشكل طبيعي، أي بعيداً عن الحالتين اللتين تؤثران فيه بطريقة غير اقتصادية، وهما تدخل البنك المركزي في اتجاه معاكس لحركة السوق، وازدياد المضاربات. والحالتان مرتبطتان في الأغلب الأعم. فعندما يفرض البنك المركزي سعراً غير واقعي ويتجاهل حالة الاقتصاد وأوضاع السوق، يقل المعروض من الدولار ويتجه حائزوه إما إلى تخزينه، أو المضاربة فيه للاستفادة من الفرق بين السعر الرسمي المصنوع وسعر السوق الطبيعي. ولذلك فرغم أن السعر الراهن للدولار حقيقي، فإنه قابل لانخفاض محدود عندما يزداد المعروض منه في ظل

الوضع الاقتصادي الراهن0 أما حدوث تراجع كبير فيه فهو يتطلب تحسناً ملموساً في هذا الوضع يؤدي إلى خفض جوهري للعجز في الميزان التجاري. ولا يكفي انخفاض هذا العجز بنسبة محدودة في شهر أو آخر، كما حدث مثلاً في سبتمبر الماضي وفقاً لآخر تقرير للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن الميزان التجاري. فقد انخفض العجز في ذلك الشهر (بنسبة 27.1%، ولكنه ظل كبيراً جداً (22.6 مليار جنيه).

ولكى يحدث انخفاض كبير وسريع ومستمر في اتجاه واحد دون تذبذب، نحتاج إلى مراجعة أولويات السياسة الاقتصادية للتركيز على الإنتاج، والاهتمام بالخدمات المرتبطة بالاقتصاد الجديد أو الرقمي، من أجل تحويل القدرات البشرية المعطلة إلى طاقة إنتاجية ضخمة. ويتطلب ذلك إعطاء أولوية قصوى لاقامة منظومة متكاملة تتضمن مئات الآلاف من المشاريع الصغيرة جداً، والصغيرة، وآلاف المشاريع المتوسطة، ومراجعة كل ما يتعارض مع هذا الاتجاه لتأجيله الى أن يستعيد الاقتصاد عافيته.